

كلمة المجموعة العربية في افتتاح جلسة اللجان الفرعية المشتركة

SBSTA 50, SBI 50

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة رؤساء اللجان الفرعية المحترمين،
يتحدث وفد بلادي باسم ٢٢ دولة عربية عضو في جامعة الدول
العربية.

في البداية أتقدم لكم بالنيابة عن المجموعة العربية بالشكر والتقدير على
جهودكم المتواصلة للدفع بالمسارات التفاوضية للأمام والعمل مع الدول
الأطراف لتحقيق التقدم اللازم.

إن المجموعة العربية تتفق مع وتؤيد بيان مجموعة السبعة والسبعين
والصين، وتود التأكيد على أن هناك العديد من الموضوعات التي تود
تسليط الضوء عليها والتي منها ما يلي:

أولاً:

فيما يتعلق بتدابير الاستجابة في إطار الهيئة الفرعية للمشورة العلمية
والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ، تؤكد مجموعة الدول العربية من
جديد على أهمية المراعاة الكاملة في تحديد الإجراءات اللازمة لتلبية

الاحتياجات والاهتمامات الخاصة بالبلدان النامية والأطراف الناشئة
عن تأثير تنفيذ تدابير الاستجابة، وتجنب الانعكاسات السلبية
الاقتصادية والاجتماعية لتدابير الاستجابة على البلدان النامية.

كما ترحب المجموعة وبشدة بالنجاح في إنشاء لجنة خبراء كاتوفيتسي
المعنية بآثار تنفيذ تدابير الاستجابة (KCI) لدعم المنتدى واتفاقية
باريس وإتاحة مجال للخبراء لمناقشة التبعات الاجتماعية والاقتصادية
لإجراءات تغير المناخ. كما تقرّ المجموعة وترحب بالنتائج الناجحة
والناجمة عن الاجتماع الأول للجنة خبراء كاتوفيتسي KCI الذي عقد
في الفترة ١٣-١٤ يونيو ٢٠١٩م.

ثانيًا:

فيما يتعلق بالمادة السادسة من اتفاقية باريس، تؤكد مجموعة الدول
العربية على أهمية السماح لجميع الدول الأطراف بالمشاركة بمنهجية
تعاونية، إن رغبوا في ذلك. حيث تؤمن المجموعة بعدم وضع قيود
على أنواع المساهمات أو المشاريع أو المقاييس المعرّفة من قبل
الأطراف المتعانة لتحقيق الفائدة القصوى من المنهجية التعاونية. كما

تؤمن المجموعة بأن الغرض الأسمى من المادة السادسة هو السماح للأطراف بالتعاون في تنفيذ مساهماتها الوطنية على الطرق التي تحددها تلك الأطراف.

إذا توصل طرفين أو أكثر إلى طرق للتعاون في تنفيذ مساهماتها الوطنية وتعزيز تنميتها المستدامة (كما تحددها تلك الأطراف) دون حساب مزدوج أو التسبب في آثار سلبية على الأطراف الأخرى ... فمن الواجب دعمها وعدم عرقلة فرص تعاونها. وكما تعلمون، فإن المادة السادسة ذات روح تعاونية وليست حصرية أو تقييدية. وأن المنهجية المتبعة في المادة السادسة لا بد أن تتوافق مع جوهر اتفاقية باريس وتحترم طبيعة المساهمات المحددة وطنياً.

ثالثاً:

- يجب مراعاة النقاط التالية عند اعداد الجداول لتقارير الشفافية:
- قدرات البلدان النامية والظروف الوطنية ونقاط البداية المختلفة والخبرات.
 - المرونة المتفق عليها في الطرق والإجراءات والمبادئ التوجيهية.
 - عدم إضافة متطلبات جديدة لإعداد التقارير في الجداول، فقط ما تم الاتفاق عليه مسبقاً.

- حساب جميع أنواع المساهمات المحددة على المستوى الوطني، والمشتملة على مساحة للمعلومات الكمية والنوعية معًا.

رابعاً:

فيما يتعلق بفريق الخبراء الاستشاري، نود التذكير بأن مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة والعشرون في كاتوفيتشي، قد مدد ولاية فريق الخبراء الاستشاري المعنيّ بالبلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية لمدة ثماني سنوات .

وكما قرر مؤتمر الأطراف الأول المعني باتفاقية باريس أن يخدم فريق الخبراء أيضاً اتفاقية باريس، بدءاً من ١ يناير ٢٠١٩، لدعم تنفيذ إطار الشفافية المعزّز بموجب المادة الثالثة عشر من اتفاقية باريس.

تود المجموعة العربية أن تؤكد أهمية استمرارية عمل فريق الخبراء الاستشاري في تقديم الدعم وبناء الخبرات والاستشارات الفنية اللازمة للدول النامية، للمشاركة في عملية تحضير البلاغات الوطنية ومراجعتها وجميع الإجراءات اللازمة لتطبيقها تحت مظلة

اتفاقية التغير المناخي وكذلك المساهمة في تقديم الدعم اللازم في تنفيذ إطار الشفافية كأحد بنود اتفاقية باريس.

كما نؤكد استمراريتنا والتزامنا كمجموعة في العمل على تحقيق النجاح من خلال مراجعة الشروط المرجعية خلال هذه المرحلة.

في الختام السادة رؤساء اللجان الفرعية، نتطلع للاستمرار تحت قيادتكم بنفس روح العمل والتعاون والسعي الى تحقيق نتائج ملموسة لإكمال عملنا في أقرب وقت ممكن.

شكرا جزيلا